حقوق الانسان في مصر الفرعونية

بقلم / محمود سلام زناتي

من الأخطاء الشائعة عن مصر القديمة أن فراعنتها كانوا حكاما مستبدين ،وأن نظام الحكم فيها كان نظاما بوليسيا ، وأن شعبها كان يرسف في أغلال الظلم والاستعباد .

ولا يقتصر هذا الاعتقاد الخاطئ على عامة الشعب ولكنه يمتد ، للأسف الشديد الى قطاعات عريضة من المثقفين صحفيين وكتاب وأساتذة بالجامعات (١) بل ان نفرا من الذين تعرضوا للحديث عن مصر القديمة ، دون أن يتعمقوا في دراسة آدابها ونظمها وقعوا في نفس هذا الخطأ : مصريين وأوربيين .

ولعل من العوامل التي ساعدت على انتشار هذه الفكرة ما ورد في بعض الكتب المقدسة من اشارة الى ماكان عليه بعض فراعنة مصر من تكبر وتجبر ، وما مارسوه من ظلم وعسف .

من ذلك مثلا ما ورد في العهد القديم (سفر الخروج الاصحاح الاول ٨) : " ثم قام ملك جديد على مصر لم يكن يعرف يوسف ، فقال لشعبه هو ذا بنو اسرائيل شعب أكثر وأعظم منا . هلم نحتال لهم لئلا ينمو فيكون اذا حدثت حرب أنهم ينضمون الى أعدائنا ويحاربوننا ويصعدون من الأرض . فجعلوا عليهم رؤساء تسخير لكي يذلوهم بأثقالهم فبنوا لفرعون مدينتي مخازن فيثوم ورعمسيس . ولكن بحسبما اذلوهم هكذا نموا وامتدوا . فاختشوا من بني اسرائيل . فاستبعد المصريون بني اسرائيل بعنف . ومرروا حياتهم بعبودية قاسية في الطين واللبن وفي كل عمل في الحقل . كل عملهم الذي عملوه بواسطتهم عنفا " .

ومن الواضح أن ماجاء في هذه الآية وان دل على كيفية معاملة فرعون لبني اسرائيل في مصر فانه لايفيد شيئا عن معاملته للمصريين . فبنو اسرائيل في مصر كانوا يشكلون أجنبية ولعل هذا الملك قد خشي من تكاثرهم ، أو استشعر

الخطر من علاقاتهم بدول أخرى فعمد الى وضع القيود الثقيلة عليهم.

وعلى أية حال فان ماجاء فى العهد القديم بخصوص مصر ينبغى ان يؤخذ بحذر شديد حيث أنه قد دون فى عصر لاحق وفي ذلك يقول العالمان الالمانيان ارمان ورانكة :

" على أن ما يرويه لنا كتاب العهد القديم عن الأحوال المصرية لايمكن المرء أن ينظر اليه الا بالشك وعدم التصديق : رواياته الا أباطير سجلت فى زمن متأخر نسبيا ودخلها كثير من التعديل والصقل والتزويق .....،واستعمال هذه الاساطير الاسرائيلية لمعرفة مصر القديمة يكون على أقل تقدير غريبا ومبالغا فيه كما لو استشهدنا بأساطير الشهداء فى القرون الوسطى لمعرفة روما فى العصر الاول للقياصرة" (٢).

ومن ذلك أيضا ما ورد فى القرآن الكريم مثل " وان فرعون لعال فى الارض وانه لمن المسرفين "سورة يونس(٨٣)" اذهب الى فرعون انه طغى "سورة طه ، (٢٤) " . وقال فرعون يأيها الملأ ماعلمت لكم من اله غيرى " سورة الشعراء ، (٣٨).

و من الواضح أن الفرعون الذى تشير اليه هذه الآيات الكريمة هو فرعون موسى ، ولهذا لا ينبغى لنا أن نستخلص منها حكما نعممه على كل ملوك مصر الاقدمين ، فنسمهم جميعا بسمة كانت فى الواقع مقصورة على البعض منهم.

ولعل من العوامل التى ساعدت أيضا فى الترويج لفكرة طغيان الفراعنة واستبدادهم ، ما خلفوه من أهرامات ضخمة ومعابد فخمة وافتراض أن مثل هذه العمائر الجبارة لا يمكن اقامتها الا عن طريق السخرة والاستعباد . ومن الواضح أن استخدام السخرة والاستعباد فى تشييد هذه الصروح الهائلة ليس سوى مجرد افتراض لم يقم عليه دليل بل لعل فى اقامة مثل هذه الصروح الخالدة ما يشهد بعكس ذلك على نحو ما سنرى فيما بعد .

وفى الواقع أن دراسة نظام الحكم فى مصر القديمة وغيره من النظم لتدل دلالة قاطعة على أن مصر ، خلال معظم العصر الفرعونى ، لم تكن تحكم حكما استبداديا ، وأن شعبها لم يكن خاضعا لحالة من الاستعباد والجور . بل لعل العكس هو الصحيح وهو أن النظم التى سادت فى مصر القديمة كانت تستهدف تحقيق العدل واقرار المساواة بين الناس ، وأن نظام الحكم الذى كان متبعا بها كان أبعد ما يكون عن الطغيان والاستبداد ، بل لعلنا لا نبالغ اذا قلنا أن حقوق الانسان لم تحترم لدى أمة من أمم العالم القديم مثلما احترمت فى مصر الفرعونية .

وسوف نعرض فى الصفحات التالية من الشواهد ما يؤكد صحة ما ندعيه .

أولا ـ نظام الحكم

لم يكن الملك فى مصر الفرعونية يعد انسانا كسائر البشر . وانما كان يعد ابنا للاله ومن ثم الها بذاته وكان الناس يتحاشون ما استطاعوا ذكر الاسم المقدس للملك وبدلا عنه كانوا يقولون مثلا "الاله" أو "الحاكم" ، أو على الأخص "جلالته" كذلك كان الملك يلقب بالاله الطيب وبعد موته كان يشار اليه بوصفه الاله العظيم (٣) .

وكانت سلطة الملك بوصفه الها سلطة شاملة تمتد الى مختلف جوانب الحياة فى الدولة . لكنها لم تكن سلطة مطلقة بل كانت سلطة مقيدة ، بمعنى أن الملك لم يكن حرا فى أن يفعل ما يريد بل كانت تحد من حريته قيود .

فالملك هو الرئيس الاعلى للدولة وهو بصفته هذه يعلن الحرب ويعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية . وهو الذى يرسل الرسل ويستقبل منها الوفود .

والملك هو الرئيس الادارى الاعلى وبصفته هذه يعين كبار الموظفين وفى مقدمتهم الوزير وهو الذى يراقبهم فيكافئ المحسن ويجازى المسئ . فهو الذى يرقيهم او يؤدبهم أو عند الاقتضاء يعزلهم .

والملك هو صاحب السلطة التشريعية . فله وحده الحق فى اصدار القوانين واللوائح . قد يفوض الملك ، فى بعض الاحيان ، وزيره فى ممارسة هذه السلطة ، لكن الوزير يمارسها عندئذ باسم الملك وتحت اشرافه .

والملك هو القاضى الأعلى فى البلاد ، فهو ينبوع العدل ومرجعه الاخير . ومع ذلك قلما كان الملك يباشر بنفسه نظر الدعاوى والفصل فيها . فقد كان الوزير هو بالفعل كبير القضاة ، ومحكمته كانت المحكمة العليا فى البلاد .

كذلك كانت للملك اختصاصات دينية . فقد كان من واجبه تقديم القرابين للالهة الكبرى كل فى معبده . ولما كان من المتعذر قيامه فعلا بهذه المهمة ، كان الكهنة يتولون تقديمها باسمه ، وكان الملك يكتفى بتقديم القرابين الى الاله الاكبر فى معبده الرئيسى (٤) .

تلك هى اختصاصات الفرعون فى مصر القديمة ، ومن الواضح أنها اختصاصات شاملة ، بحيث يمكن القول بأن الفرعون كان مستقر السلطات جميعا . وقد يحملنا ماكان يتمتع به الفرعون من سلطات ضخمة على الظن بأنه كان يستطيع أن يفعل ما يحلو له ، شأنه شأن الحكام فى الأنظمة الدكتاتورية أو الشمولية . غير أن ما لدينا من شواهد عديدة يقطع بأن الملك ، رغم اتساع سلطته ، لم يكن يحكم على هواه ولم يكن يسير شئون الدولة وفقا لنزواته أو شهواته .

وأول قيد يرد على سلطة الملك ينبع بالذات من صفته كاله . فالالهة ، فى المفهوم الدينى المصرى القديم عدول . واذا كان فرعون الها وجب أن يكون عادلا . فسياسة أمور الرعية بالعدل كانت من أهم الواجبات الملقاة على عاتق الفرعون . ولهذا جرت العادة فى الطقوس الدينية بأن يقدم الملك كل يوم تمثال الالهة معت ، ربة العدل والحق ، قربانا الى آلهة السماء تعبيرا عن حرصه على مراعاة العدل فى قيامه بوظيفته نيابة عنهم (٦) .

والشواهد على أن العدل كان يعد فى مصر القديمة أوجب واجبات الملك عديدة ، نقتصر منها على ما يلى :

أولا : فى البردية التى تضمنت نصائح الملك خيتى الثالث (٢١٢٠—٢٠٥٠) الى ابنـــه مريكارع نطالع ما يلى :

— المملكة بكاملها تعتمد على حكمك الرشيد . وأنه لمما يغبط القلب أن ترى العمال مشغولين بعملهم ، ولكن من الخطأ أن تطلب من الشعب الكثير ، فمن شأن هذا أن يجعلك غير محبوب .. وسوف يمحو ذكراك وذكـــرى أسلافك لأنهم يعتمدون على محبتك .

— لتكن عادلا نحو المواطنين المقيمين فى البلد فأنت عنهم مسئول .

— لتحكم بالعدل فى بيتك ، لكى يخشاك النبلاء الذين يحوزون السلطة علـــى الارض .

— أحكم بالعدل طالما بقيت على الارض ، واسى الباكين ، ولا تضطهد أرملـــة أو يتيما ، ولا تحرم رجلا من مال أبيه . ولا تعزل القضاة من مناصبهم دون أسباب مشروعة (٧) .

ثانيا : جرت العادة فى مصر القديمة بأن يوجه الملك الى الوزير ، بمناسبة تعيينه ، خطابا فى جمع حاشد يضم علية القوم . وقد حرص الوزراء على تدوين هذا الخطـاب على جدران مقابرهم . ومن أهم النصائح التى كان الملك يوجهها الى من اختـاره وزيرا نصحه أباه بأن يكون عادلا . نقرأ مثلا فى الخطاب الذى وجهه تحتمـــس الثالث الى وزيره رخمارع مايلى :

— لا تنسى أن تحكم بالعدل لان التحيز عدوان على الآلهة .

— عامل من تعرفه معاملة من لا تعرفه ، والمقرب من الملك كالبعيد عنه .

— اعلم أنك سوف تصل الى تحقيق الغاية من منصبك اذا جعلت العدل رائدك فى عملك . ان الناس ينتظرون العدل فى كل تصرفات الوزير ، وهى سنـــة العدل المعروفة منذ أيام حكم الاله فى الارض (٨) .

ثالثا : يصف ديودور الصقلى حياة ملوك مصر الاقدمين ، نقلا عن الكهنة المصريين ، فيقول : فملوك مصر لا يعيشون على نمط الحكام المستبدين فى البلاد الاخـــرى

فيعملون ما يشاءون تبعا لأهوائهم غير خاضعين لرقابة ما فقد رسمت القوانين حدود تصرفاتهم ، لا فى حياتهم العامة فحسب بل فى حياتهم الخاصة واسلوب معيشتهم اليومية كذلك " ويقول " واذا بدأ عجيبا أن الملك لم يتمتع بالحرية المطلقة فى اختيار طعامه اليومى ، فأشد عجبا من ذلك بكثير أنه لم يكن فى قدرته أن يقضى فى المخاصمات أو يصرف ما يعن له من الأمور ، أو يقضى بعقوبة على أحد من الناس .مدفوعا بكيد له أوغيظ منه أو بأى دافع ظالم آخر ، بل عليه أن يتصرف وفق ما تنص عليه القوانين فى كل حالة (٩) .

وواجب العدل الذى يقع على عاتق الملك لم يكن مجرد واجب أخلاقى وانما كان واجبا دينيا وسياسيا فى نفس الوقت .

فرغم النظر الى الفرعون بوصفه الها فان صعوده الى السماء عند موته لم يكن ، فى الاعتقاد الدينى المصرى القديم ، يتم بصورة آلية وانما كان مشروطا بأن يكون قد أمضى على الأرض حياة فاضلة ، قام خلالها بواجباته نحو الالهة الكبرى ونحو البشر .ففى المفهوم الدينى المصرى القديم كان الملك ، شأنه شأن البشر ، يسأل عن أفعاله يوم الحساب ، وكان عليه أن يدافع عن تصرفاته أمام قضاة العالم الآخر ، ولم يكن يسمح له بالصعود الى السماء الا بعد أن يقتنع القضاة بأنه فعلا عاش حياة طيبة وأدى واجباته على النحو المطلوب واذا ثبت على العكس أن حياته لم تكن فاضلة وأن أفعاله كانت آثمة فكان مصيره جهنم .

ومن أهم واجبات الملك التى كان يسأل عنها امام قضاة الآخرة ، واجبه فى تحقيق العدل بين الرعية .

وفى ذلك يقول الكسندر موريه أن الصعود الى السماء والمساواة مع رع كانا مثقلين بالنتائج بالنسبة للفرعون فهذا الذى كان قاضى البشر على الأرض ، يصبح فى السماء خاضعا لقضاء الآلهة (١٠) .

وفضلا عن هذه المسئولية الدينية عن حسن ادارة شئون البلاد والحكم بالعدل بين العباد كان الملك معرضا لمسئولية سياسية تمارسها الجماهير ، وتتمثل فى حق الشعب فى الرقابة على أفعال الملك . ورغم أن هذه الرقابة لم يكن الشعب

يمارسها الا بعد وفاة الملك وبمناسبة دفن جثته ، فانها لم تكن مجردة من الفعالية .

يصف ديودور الصقلي هذه الرقابة الفريدة في نوعها والتي تستمد قوتها من الاعتقاد بضرورة اتباع الطقوس الجنازية المطلوبة عند الدفن حتى تتاح للميت فرصة الحياة في العالم الآخر ، فيقول :

" في آخر أيام الحداد يضعون النعش الذي يضم الرفات أمام مدخل القبر ، ويشكلون ـ طبقا للطقوس ـ محكمة تنظر فيما قدم المتوفى من أعمال في هذه الحياة الدنيا . وقد أباحوا لمن شاء أن يتهمه . أما الكهنة فتؤبنه معددة مناقبه والوف الناس التي أجمعت لتشيعه تنصت اليها وتشترك في تأبينه ، هذا اذا كان المتوفى قد قضى حقا حياة مجيدة أما اذا كانت حياته على العكس وضيعة ، تصايحت الجماهير وقد حرم كثير من الملوك حق الدفن الرسمي الذي تخوله لهم الشرائع نتيجة لاعتراض الشعب . ولذلك كان من يخلفونهم على العرش يقيمون العدل لا لما أسلفنا من أسباب فحسب بل خوفا من العار الذي يلحق بأجسادهم بعد الموت، ومن اللعنة الأبدية كذلك (١١) .

واذا لم يكن الفراعنة حكاما مستبدين ، كذلك لم يكن المصريون في عهدهم شعبا من الخدم اوالعبيد . بل كانوا شديدي الاحساس بما ينالهم من ظلم ، شديدي التمسك بحقوقهم ، شديدي الاصرار على ازالة ما يتعرضون له من اعتداء .

ومن الممكن أن نستشهد على ذلك بماجاء في تلك البردية المعروفة ببردية القروى الفصيح والتي ترجع الى عصر الدولة الوسطى . وقد جاء فيها على لسان القروى موجها الحديث الى الملك ما يلي : " يا مولاى : اقطع دابر اللصوصية وارحم البائسين وارحم المساكين ، ولا تكن اعصارا يطيح بمن جاءك يشتكي ظلامته ..... قل الحق وات العدل ، فالعدل قوة ، والحق شيء عظيم ، فكلاهما راسخ رسوخ الجبال الشوامخ .. شكوت أمرى اليك ، فلم تصغ الى طلبتي وصممت أذنك عن شكواى ، ولذا فاني أرفع أمرى منك الى اله الاموات (١٢) .

ثانيا - سيادة القانون أو الشرعيـــــة

من واجبات الملك احترام القوانين السارية وعدم الخروج عليها باصـــدار أوامر تحكمية او اتخاذ اجـراءات تعسفية .

فرغم أن الملك كان يعد مصدر التشريع فان هناك من الشواهد ما يـــدل على أنه كان يفرق فيما يصدر عنه من القوانين وغيرها من القرارات أو الاوامر . ولـم يكن من الجائز أن يصدر عن الملك قرار يخالف قانونا قائما ولو كان هو الذى أصـدره فالملك باستطاعته ان يلغى قانونا نافذا ، لكنه لم يكن يملك الخروج عليه بأوامر أو قرارات.

فقد أجرى عالم المصريات البلجيكى ، جاك بيرين دراسة مفصلة للقـــرارات المختلفة التى كانت تصدر عن الملك ، واستطاع أن يميز ، فى شأنها بـــين نوعين :

- قرارات تصدر عن الملك وتحمل اسم "قرارات تتخذ من أجل قاعة حورس الكبيرة" "décrets pris pour la grande salle de Horus"

وهذه هـى القوانين بالمعنى الصحيح .

- وقرارات يحمل الواحد منها اسم قرار فقط décret دون وصف آخـر أو يوصف بأنه قرار ملكى décret royal وهذا النوع الثانـــى من القرارات لا يرقى الى مرتبة القوانين .

وينتهى جاك بيرين من دراسته لهذين النوعين من القرارات الى النتائج التالية :

" لم يكن من الجائز للقرارات او المراسيم الملكية مخالفة القانون . فلم يكـــن باستطاعة الملك أن يلغى أو يعدل حكم القانون بمجرد قرار ملكى . ففى قـــرار قفط (Koptos) ينكر بيبى الثانى أنه اتخذ قرارات تقضى بضرورة تجـــاوز الحصانات السارية فى مصر العليا " لأن الملك ، كما يقول ،، قد أمر آمر بـــأن تظل سارية الى الأبد " مشيرا هكذا ، وفى وضوح الى أنه ليس له الرجـــوع فى قانون دائـــم " .

ويبلغ من صحة هذا الامر أن الموظف اذا أطاع قرارا يتعارض مع القانون ولو كان هذا القرار صادرا عن الملك وخالف بذلك القانون ، تعرض شخصيا لجزاء قانونى هو العزل من الوظيفة . وهذا هو ما نص عليه صراحة قرار ديمجبتاوى Demedjibtaoui

بالعبارة التالية وفيما يتعلق بكل رئيس أعلى (حاكم اقليم) وكل مسئول لا يقف فى اقليمه ، فى مواجهة اولئك القوم الذين يخلقون هذه التكاليف (التى الغاها قانون الحصانات) ولو وصل الامر الى الملك أو الوزير أو كبار العشرة ، فان وثيقته لن يكون لها وجود من الآن فصاعدا ، سواء فيما يتصل بوظيفته أم فيما يتصل بخاتمه ... بينما يظل قائما كموظف ذلك الذى يعارض ايجاد هذه التكاليف "ولو أدى به التصرف على هذا النحو الى معارضة الارادة الملكية ذاتها . فثمة امكانية اذن لمنع الملك من تنفيذ قرارات مخالفة للقانون ، اذ أن من واجب الموظفين الامتناع عن تنفيذها . لكن كيف كان من الممكن لهؤلاء معرفة الارادة الملكية لاشك أن ذلك كان يتم بالرجوع الى الوزير ، رئيس الادارة ، الذى كان مختصا باصدار الاوامر اليهم ، ومن ثم مسئولا عن تغطيتهم .

غير أن الوزير نفسه ، باعتباره مسئولا أمام الملك كان عليه أن ينحنى امام الارادة الملكية عندما تصاغ بصورة مباشرة على هيئة قرار موجه اليه . وهو ما يمكن أن نستنبطه من أن القرارات الملكية توجه ، كقاعدة عامة الى الوزير مباشرة . فالادارة لا يمكنها اذن أن تعطل ارادة الملك ، لكنها بمقاومتها القانونية تستطيع أن تكسب وقتا وان تضطر الملك الى أن يعلن عن رأيه صراحة (١٣) .

وقد أشار عالم الآثار المصرية جاك بيرين ، فى دراسة له عن الدين والاخلاق فى مصر القديمة ، الى ثلاثة التماسات رفعت الى احد ملوك الدولة القديمة (٢٩٨٠—٢٦٥٠ ق.م) ضد قرارات اتخذها الملك نفسه وانطوت على مخالفة للقانون . وقد أجاب الملك ، فى كل من هذه الحالات ، بالغاء القرار وتثبيت القانون (١٤) .

وفى الخطاب الذى وجهه الملك تحوتمس الثالث الى رخمارع عندما اختـــاره وزيرا يقول له :

" عندما يأتى اليك شاك من الوجه القبلى او الوجه البحرى أو من أى بقعة فى البلاد ، عليك أن تطمئن الى أن كل شئ يجرى وفق القانون ، وأن كـــل شئ قد تم حسب العرف الجارى ، فتعطى كل ذى حق حقه" (١٥) .

وكان حكماء مصر يدعون الى احترام القانون . يقول بتاح حوتب :وضـــع العراقيل امام القوانين هى فتح الطريق الى العنف" . على الخصوص لا تقل : آخذ بسلطتى لان حدد العدل لا تتغير . ذلك أمر يتعلمه كل انسان عن ابيه (١٦) .

ويحرص حكام الاقاليم على أن ينفوا عن أنفسهم تهمة مخالفة القوانين واتخـاذ اجراءات تعسفية تنطوى على ظلم للافراد أو اهدار لحقوقهم .

يقول أميني حاكم الاقليم السادس فى عهد سنوسرت على سبيل المثال :

" انى لم أستعمل القوة مع اية ابنة من بنات الاهالى ، ولم أظلـــم اية أرملة ، ولم اقبض على عامل ولم اطرد راعيا ما ولم يكن هناك رئيـــس ... أخذت منه عماله أثناء العمل " (١٧) .

ثالثا ـ قضـــاء عـــــادل

القضاء العادل يمثل جانبا هاما من جوانب العدل وفى مصر القديمة اتخذ العديد من الاجراءات بهدف توفير كل الظروف الملائمة لصدور أحكـــام عادلة .

فقد كانت هناك شروط معينة ينبغى توافرها فيمن يشغل منصب القاضـى ، كما كانت هناك قيود على حرية القاضى فى الاتصال بالجماهير رغبة فى قيـــام القضاة بمهمتهم على الوجه الاكمـــل .

من ذلك مثلا ما نص عليه قانون حورمحب حيث اشترط اختيار القضاة مـــن

أحسن الناس سيرة واكرمهم خلقا . كذلك حرم على القضاة أن يصادقوا أحدا من الناس ، أو يتهادوا مع الناس أو تكون بينهم وبين الناس معاملات مادية .

ومن الاجراءات التي كانت تستهدف الحفاظ على نزاهة القضاء تشديد العقوبة على القاضي المرتشي أو المنحرف وعلى شاهد الزور . فقد عاقب قانون حورمحب القاضي المرتشي بعقوبة الموت . وفي قضية خاصة بمؤامرة دبرتها حريم القصر وقعت في عهد رمسيس الثالث وبعد أن شكلت الدائرة الاولى لمحاكمة المتهمين وبعد أن أوشك التحقيق على الانتهاء قبض على اثنين من أعضائها الستة، فقد تبين أن نساء الحريم عقدن معهما اواصر الصداقة . وقمن بزيارتهما مع أحد كبار المذنبين . وقاموا بعمل " بيت للجعة " أي استمتعوا بمجلس شراب . وان عملهما هذا خيانة للثقة التي أولاهما اياها الملك . "ففقدا بذلك آيات العطف الجميل التي اسبغها عليهما الملك " عندما عينهما قاضيين . وأطبقت عليهما جريمتهما . وصدرت عليهما العقوبة بصلم آذانهما وجدع انفيهما . كذلك كان شاهد الزور يعاقب عقابا صارما يتمثل في صلم اذنيه وجدع أنفه أو في نفيه الى مناطق نائية . (١٨)

وجرت عادة الملوك بالتركيز على ضرورة العدل بين الخصوم واتاحة الفرصة كاملة أمامهم لابداء حججهم .

وأوضح مثال على ذلك ماجاء في خطاب تحوتمس الثالث الى رخمارع، فقد جاء فيه ما يلي : "انظر عندما يأتيك شاك من مصر العليا او مصر السفلى عليك أن تتأكد من أن كل شيء يتم طبقا للقانون ... ان كل امرئ يحصل على حقه .

لاينبغي أن يكون باستطاعة من فصل في دعواه أن يقول لم أمكن من الحصول على حقي . أن ما يحبه الاله هو أن يتحقق العدل . وان ما يمقته هو أن يحابي طرف (على حساب الطرف الآخر) . انظر الى من تعرفه كما تنظر الى من لا تعرفه . لا تريد شاكيا قبل أن تستمع الى قوله . ولا تستشط غضبا ضد انسان بلا مبرر ." (١٩)

كذلك لم يتوانى حكماء مصر الاقدمون عن نصح أولئك الذين يتصدون للفصل في الخصومات بمراعاة العدل بين المتخاصمين واتاحة الفرصة امامهم لكى يقولوا ما يريدون . يقول بتاح حوتب :

" اذا كنت حكما ، استمع الى مقالة المدعي لا تسيء معاملته ، فذلك سوف يثبطه لا تقل له : لقد رويت هذا من قبل " فالحلم سوف يشجعه على أن يفعل ما لاجله جاء أما اساءة معاملة الشاكى لأن روايته للاحداث ينقصها الوضوح فذلك لاينبغى أن يكون ، لأن أفضل وسيلة للحصول على ايضاح صادق هو الاصغاء في رفق " (٢٠) .

ورغبة في توفير الظروف المادية للقاضي التي تعينه على الحكم بالعدل ينصح الملك خيتى ابنه مريكارع بأن يغدق على قضاته .

" أغدق على الكبار حتى يعملوا على احترام القوانين لأن من يحوز مالا لا تسهل رشوته . اعلم أن المحتاج لن ينطق بحكم عادل فهو يقول دائما "آه لو كنت غنيا " ويميل كفة الميزان لصالح من أعطاه" (٢١)

كذلك يقول ديودور الصقلي عن المصريين أنهم " أولوا القضاء اهتماما عظيما معتقدين أن لاحكام المحاكم تأثيرا كبيرا على الحياة العامة . وذلك بسبيلين . فقد كان من الجلي أن الوسيلة المثلى لردع الجرائم هي معاقبة الجناة والانتصار للمظلومين . لانه اذا فقدت المحاكم هيبتها لدى الخارجين على القانون ، بعامل الرشوة أو مراعاة الخواطر تفشت الفوضى في الحياة العامة . وتوصلوا الى غرضهم هذا بتنصيب أفضل الرجال من أحسن المدن قضاة عموميين . . وكان الملك يصرف للقضاة مرتبات تسد حاجتهم ، وتكفي لاقامة أودهم . أما رئيس القضاة فكان يصيبه أضعاف هذا القدر (٢٢) .

ويقول ارمان ورانكة ، عالما المصريات الالمانيان عن القضاء في مصر في عصر الدولة القديمة :

" كانت ادارة العدل منظمة تنظيما حسنا ، وكانت تقوم بدور هام في الدولة . وكان للقضاة ربة حامية هي " ماعت" الهة العدل والحقيقة ، وكان جميع القضاة من ذوى المناصب الرفيعة يخدمونها ككهنة ، وكان كبير الكهنة يضع حول عنقه تمثالا صغيرا لهذه الالهة يرمز الى وظيفته " .

رابعا - وضع الارقاء

عرفت مصر الرق كما عرفه غيرها من الشعوب القديمة غير أن عدد الارقاء في مصر كان قليلا للغاية بمقارنته بما كان عليه الحال في بلاد اخرى كما هو الحال في بابل أو أشور أو كما الحال عند الاغريق أو الروم ومن ثم لم يلعب الارقاء في مصر دورا هاما في حياتها الاقتصادية .

وقد تمتع الارقاء في مصر بوضع اجتماعي وقانوني يفوق ما تمتعوا به لدى أى شعب من الشعوب القديمة .

فقد اعترف القانون المصرى القديم للعبد بشخصية قانونية ، فكان له مثلا الحق في الزواج وتكوين أسرة وفي أن يكون له أولاد ينتمون اليه ويحملون اسمه . بينما لم يكن القانون الاغريقي او الروماني مثلا يعترف للعبد بأى حق في الزواج ويعتبر اى علاقة تقوم بين ذكر وأنثى من العبيد مجرد اختلاط مادى لاتترتب عليه أية نتيجة قانونية . وبالتالى لم يكن من الممكن للعبد أن يكون عضوا في أسرة . بل لقد ذهب القانون المصرى الى حد السماح للعبد بالزواج من امرأة حرة . يدلنا على ذلك ماجاء في احدى الوثائق من أن حلاقا تنازل عن محله لاحد العبيد وزوجه من ابنة أخيه اليتيمة (٢٣) .

كذلك سوى القانون المصرى القديم بين الاحرار وكذا العبيد في الجزاء على ما يرتكبونه من جرائم . واوضح شاهد على ذلك ما ذكره ديودور الصقلى من أن القوانين نصت على أن الموت عقوبة كل من يقتل عمدا رجلا حرا أم عبدا ويفسر ديودور الصقلى مساواة المشرع المصرى في الجزاء بين قتل الحر وقتل العبد بأنه كان لتحقيق غرضين :

أولهما ردع الناس كلهم عن الاثم بعقوبة لا تختلف باختلاف حظوظهم فى الحيـــاة بل تبعا لنياتهم فى اعمالهم وثانيهما تعويد الناس على الاولى بهم الامتناع بتاتا عـــن الاعتداء على الآخرين "(٢٤)

وكان الارقاء شأنهم شأن الاحرار يتمتعون بحالة مدنية رسمية . فبالنسبة للامـــور الجارية كان يتخذ اسما مصريا وان كان يسجل فى مكاتب التوثيق باسميه . وكـــان يتمتع ببنوة شرعية حيث كان اسم ابيه واسم امه يدونان فى السجل المدنى . كمـــا كانت تدون جنسيته . وكان يدون على وثيقة تحقيق شخصيته اسم مالكه أو مـــن تصرف فيـــه .(٢٥)

خامسا ـ المساواة أمام القانـــون

كان المصريون يتمتعون بالمساواة أمام القانون فالمجتمع المصرى القديم ، على خلاف كثير من المجتمعات القديمة ، لم يكن يقوم على أساس طبقى جامـــد ، بمعنى أن القانون لم يكن يكرس انقسام المجتمع الى طبقات . فلم يكن يحـــول دون انتقال فرد من طبقة الى أخرى . كما أنه لم يكن يعترف لابناء طبقة بامتيـــازات ينكرها على ابناء الطبقات الاخرى كما كان الحال فى كثير من الحضارات القديمـــة مثل الهند والصين وبلاد النهرين .

فقد دعا حكماء مصر الاقدمون الناس جميعا ، موظفين وافرادا عاديـــين ، الى عدم محاباة القوى على حساب الضعيف او الثرى على حساب الفقير .

لنستمع الى بتاح حوتب عندما يقول مثلا :

" اذ انت كبير بعد ان كنت صغيرا ، واذ انت غنى بعد أن كنت فقيرا ، عندما تذهـب الى حقل المدينة ، لتعرف كيف تبقى بسيطا . واذا بلغت المرتبة الاولـــى ، لا تقسى قلبك بسبب ارتقائك ، فانت لم تصبح سوى امين على اموال الـــرب . تذكر أن جارك هو افضل شبيه لك ، لتكن له رفيقا .(٢٦)

ولنستمع الى امينموبى Aménémobi حيث يقول " لاتكن ماكرا فى ممارستـــك العدل ، ولا تضايق الانسان الطيب .

" لا تعط كل اهتمامك لمن يرتدى الكتان الابيض الناعم ولا تقبل اية هدية منه من أجل ان تضطهد بيد قوية فقيرا من اجله ، فالعدل عظيم وعقاب الرب شديد فلا تصطنع لنفسك وثائق سيئة تبرز وقت الحساب (٢٧) .

كذلك جرت عادة الفراعنة بأن يلفتوا نظر وزرائهم الى ضرورة المساواة بين الناس والى عدم محاباة العظماء وذوى النفوذ على حساب الضعاف والذين لاحول لهم .

لنستمع الى تحوتمس الثالث وهو يوجه وزيره رخمارع :

" انظر ليس معنى ان يكون المرء وزيرا ، ان يكون ناعما ، بل ان يكون حازما (ورجلا) كما يدل على ذلك اسمه (٢٨) انه حائط من البرنز حول الذهب ، من أجل بيت سيده انظر لا ينبغى التحيز للعظماء Sarou ولا ينبغى استبعاد (٢٩) كائن من كان ..... انظر الى من تعرفه كما تنظر الى من لا تعرفه "

وقد بلغ من تأصل قيمة المساواة بين الناس وعدم التمييز بينهم دون مبرر فى عادات وتقاليد المجتمع المصرى القديم ان الحاكم كان يحرص على أن يدون على جدران مقبرته ما يشير الى أنه كان يسوى بين العظيم والحقير .

يقول امينى احد حكام الاقاليم فى الدولة الوسطى فى نقش مدون على باب مقبرته فى بنى حسن :

" عندما كانت تحل بالبلاد سنون مجدبة كنت أحرث كل حقول مقاطعة الغزال (يعنى مقاطعته) الى حدودها الجنوبية والى حدودها الشمالية ، محافظا بذلك حياة اهلها ومقدما لهم الطعام حتى انه لم يوجد بها جائع قط وقد اعطيت الارملة مثل ذات البعل وانى لم ارفع الرجل العظيم فوق الرجل الحقير فى أى شىء اعطيته " .

ولعل من أوضح مظاهر المساواة امام القانون المساواة فى تولى الوظائف العامة . فهناك امثلة عديدة لموظفين بدأوا تاريخهم الوظيفى بداية متواضعة ثم ظلوا ينتقلون من وظيفة الى اخرى اعلا منها حتى انتهى الامر بهم الى شغل وظائف عظيمة الاهمية .

ففى مقبرة متن Meten الذى عاش فى عصر الملك سنفرو ، نجد سردا للوظائف المختلفة التى شغلها اثناء حياته . فقد روى لنا متن انه اضطر ، ورغم كونه قريبا ملكيا ، الى ان يشق طريقه جاهدا حتى ارتفع من اسفل وحلق فى الدرجات العالية . فقد كان فى بادئ الامر كاتبا لبيت الطعام " ثم ارتفع تدريجيا الى أن اصبح " رئيس منطقة " ووكيلا لقاضى الزراعة فى أحد اقاليم غرب الدلتا وبعد ان شغل مراكز عدة صار " رئيس عشرة الوجه القبلى " كما اصبح محافظا لنحو اثنتى عشرة مدينة كبيرة فى الدلتا . (٣١)

كذلك الحال بالنسبة لاونى (U N I) الذى عاش فى الاسرة السادسة فقد بدأ اونى خدمته أمينا لمخزن حكومى ، ثم أصبح امين اراضى من اجل الهرم الملكى وبصفته هذه كان مسئولا عن اقتطاع الاحجار وتسليمها من اجل بناء الهرم . ثم اختاره الملك قاضيا وحيدا لتحقيق مؤامرة حدثت فى أواخر عهده واشترك فيها بعض حريم القصر . وفيما بعد اصبح قائدا عاما للجيش فى احدى معاركه فى آسيا . ثم صار حاكما لمصر العليا . (٣٢)

ويشير نقش يرجع ايضا الى الاسرة السادسة الى الوظائف التى شغلها رجل يدعى نخبو حتى بلغ اسمى المناصب يقول صاحب النقش : !

" وجدنى جلالته بناء اعاديا فعينى جلالته فى وظائف مفتش البنائين ، ثم المشرف على البنائيين ، ثم مشرفا على نقابة ثم عينى جلالته معماريا وبناء للملك ، ثم معماريا وبناء ملكيا تحت اشراف الملك ، ثم عينى جلالته سميرا وحيدا معماريا وبناء للملك فى البيتين " (٣٣)

ويروى " با ك ان خنسوا " قصة حياته الوظيفية فيقول :

" قضيت اربع سنوات كطفل صغير ، وقضيت اثنتى عشرة سنة كشاب رئيسا لاصطبلات التدريب ل" من ماعت رع" (استخى الاول من الاسرة التاسعة عشرة) وبعد اصطبلات التدريب ذهب مباشرة الى المعبد حيث اصبح كاهن "سكائب ـ وكان عندئذ فى السادسة عشرة فقضى فى هذا المنصب اربع سنوات وفى سن العشرين اصبح " أبا مقدسا " وظل فى هذه الوظيفة اثنتى عشرة سنة . ثم عين فى وظيفة كاهن ثالث لامون مدى خمس عشرة ـ ثم كاهنا ثانيا لامون مدى اثنتى عشرة سنة واخيرا حين قارب السبعين ـ وصل الى أعلى

الوظائف جميعا (٣٤) ، وهى وظيفة الكاهن الاول والكاهن الاكبر لآمون ومات فى السابعة والثمانين .

سادسا — المساواة بين الجنسين

لعل من أكثر صفحات الحضارة المصرية القديمة اشراقا هو ما حققته من مساواة بين الجنسين . وهى مساواة لم تتحقق فى أية حضارة قديمة أخرى ولا نبالغ اذا قلنا انها لم تتحقق أيضا فى كثير من مجتمعاتنا المعاصرة .

وهذه حقيقة لاحظها مؤرخون قدامى وانتهى اليها الباحثون المحدثون .

يقول هيرودوت ، وربما فى شىء من المبالغة أن " النساء عند المصريين يذهبن الى الاسواق ويمارسن التجارة . وأما الرجال فيبقون فى البيوت ينسجون " (٣٥) .

ويقول ديودور الصقلى ، بعده بحوالى أربعمائة عام فى شىء من المبالغة ايضا أن العرف جرى عند المصريين " بأن يكون للملكة من القوة والمجد أكثر مما للملك . وأن يكون للمرأة من سواد الناس حق القوامة على زوجها . ويتعهد العروس فى العقد الذى يبرم بشأن المهر أن يكون مطيعا لعروسه فى جميع الامور " (٣٦) .

وقد ظلت المرأة المصرية محتفظة بمكانتها السامية خلال العصور التالية بما فى ذلك الشطر الاول من العصر الاسلامى ، لدرجة ان أحد المؤرخين المسلمين استشعر الحاجة الى تفسير هذه المكانة الرفيعة التى تحتلها المرأة المصرية فقال أن (نساء أهل مصر حين غرق فرعون وقومه ولم يبق الا العبيد والاجراء لم يصبرن عن الرجال ، فطبقت المرأة تعتق عبدها وتتزوجه وتتزوج الاخرى اجيرها وشرطن على الرجال ان لا يفعلوا شيئا الا بمشاورتهن . فاجابوهن فى ذلك . فكان أمر الرجال الى النساء " (٣٧) .

واذا انتقلنا الى المؤرخين المحدثين وجدنا اجماعا منهم على أن المرأة المصرية القديمة تمتعت بمكانة اجتماعية وقانونية لم تتمتع بها امرأة أخرى فى العالم .

يقول باتوريه مثلا فى رسالة للدكتوراه عن الوضع القانونى للمرأة فى مصر القديمة وترجع الى أواخر القرن الماضى أن " كل الشعوب القديمة فى الغرب كما فى الشرق يبدو أنها اجتمعت حول فكرة واحدة : أن تجعل من المرأة كائنا أدنى من الناحية القانونية .. أما مصر فانها تعرض لنا منظرا جد مختلف . فنحن نجد فيها المرأة مساوية للرجل من الناحية القانونية ، لها نفس الحقوق وتعامل بنفس الكيفية . (٣٨)

ويقول ماسبيرو " أن المرأة المصرية من الطبقة الدنيا والمتوسطة أكثر احتراما واكثر استقلالا من أية امرأة أخرى فى العالم " (٣٩)

كذلك يقول ماكس ميلر " لم يكفل أى شعب ، قديم أو حديث ، للمرأة مركز قانونيا مماثلا فى سموه لما كفله لها سكان وادى النيل " (٤٠)

واذا كان هذا الاجماع من جانب المؤرخين قديما وحديثا فلابد أن هناك اعتبارات موضوعية حملتهم على التسليم بهذه النتيجة . وذلك ماسوف نحاول ايضاحه بايجاز فى السطور التالية .

أولا : مكانة المرأة الاجتماعية

تمتعت المرأة المصرية بمكانة اجتماعية لم تتمتع بها امرأة لدى شعب من الشعوب القديمة فالشعب المصرى احد الشعوب القليلة القديمة التى لم تقيد حرية المرأة فى الاختلاط بالجنس الآخر ولم تفرض عليها نظام الحجاب ، فكانت المرأة المصرية تغدو وتروح فى حرية سافرة الوجه وكانت تسهم بنصيب كبير فى الحياة الاجتماعية فكانت تذهب الى الاسواق تبيع أو تشترى وتخرج الى الحقل لمساعدة زوجها فى البذر والحصاد . وتخرج فى صحبة زوجها لزيارة الاقارب والاصدقاء أو القيام بنزهة للصيد فى النهر . وكانت تستقبل مع زوجها الضيوف من الجنسين ولا شك أن حياة التحرر هذه هى التى حملت هيرودوت ، الذى تعود على حجاب النساء فى بلده ، على المبالغة والقول بأن النساء فى مصر يذهبن الى الاسواق ويمارسن التجارة أما الرجال فيبقون فى البيوت وينسجون .

على أن هناك من الدلائل ما يشير الى نظام الحجاب قد عرف طريقه الى مصر فى بعض العصور . ولا شك أن هذه العصور هى تلك التى سادها الاضطراب وانتشرت فيها الفتن أو تلك التى تعرضت فيها البلاد لغزو اجنبى . ففى مثل هذه الظروف لم تكن المرأة تأمن على نفسها اذا خرجت ولذلك كانت تقر فى بيتها . واذا خرجت تخفت فى ثيابها لتأمن التعرض لها . يدلنا على ذلك بعض نقوش ترجع الى عهد رمسيس الثالث ، الدولة الحديثة ، يفخر فيها بالانتصار على اعدائه واقرار الامن فى ربوع البلاد . وقد جاء فيها مايلى :—

" لقد أمكن كل امرأة الآن أن تسير خارج منزلها كما تريد رافعة قناعها بلا خوف ولا وجل لانه لم يعد أحد يتعرض لها " (٤١)

ثانيا : وضع المرأة القانونى

لكى نتعرف على الوضع القانونى للمرأة المصرية لابد أن نتعرف أولا على أهليتها القانونية ثم على وضعها فى الأسرة .

١) الاهلية القانونية للمرأة

كانت المرأة المصرية القديمة تقف على قدم المساواة مع الرجل تماما فيما يتعلق بالاهلية القانونية .

فقد كانت المرأة ، شأنها شأن الرجل ، أهلا لتملك أموال خاصة بغض النظر عن طبيعة هذه الاموال وكونها منقولات أم عقارات ، وسواء كانت العقارات بيوتا أم أراضى وكان من الممكن للمرأة اكتساب هذه الأموال بطرق مختلفة ميراث ، وصية ، هبة ، شراء ، ..... الخ .

كذلك كانت المرأة ، شأنها شأن الرجل ، تتمتع بأهلية اداء كاملة بمجرد بلوغها سن الرشد . فالمصريون على خلاف كثير من الشعوب القديمة الاخرى مثل الهندوس والاغريق والرومان ، لم يخضعوا المرأة لولاية أو وصاية دائمة . فكانت المرأة تبرم تصرفاتها المختلفة منفردة دون معاونة من ولى أو وصى . بل أن المرأة المتزوجة كانت تبرم تصرفاتها دون حاجة الى موافقة او اذن من زوجها .

كذلك كانت المرآة ، شأنها شأن الرجل ، أهلا للشهادة وكانت التصرفات القانونية تتضمن أسماء شواهد من النساء جنبا الى جنب مع اسماء الشهود من الرجال ، كما كانت المرآة أهلا للادلاء بشهادتها أمام القضاء ، وسواء كان ذلك فى الامور المدنية أم الجنائية .

وكانت المرآة أهلا للتقاضى . فكان من الممكن لها أن ترفع دعوى للمطالبة بحق ، كما كان من الجائز ان ترفع عليها دعوى مدنية أم جنائية (٤٢) .

٢) وضع المرأة فى الأسرة

كانت المرأة تتمتع داخل الاسرة بوضع مساو الى حد بعيد لوضع الرجل . ففيما يتعلق بعقد الزواج كانت المرأة تتمتع بنفس القدر من الحرية الذى يتمتع به الرجل من حيث اختيار الطرف الآخر ومن حيث ابرام عقد الزواج معه . فالمرأة البالغ لاسيما المطلقة أو الارمل كانت تتمتع بحرية اختيار زوجها المقبل ، كما كانت تتمتع بأهلية ابرام عقد الزواج معه بدون تدخل من قبل ولى أو وصى .

وكانت المرأة تحصل من زوجها على صداق يصبح ملكا لها . كما كانت تأتى اليه ببائنة يكتسب عليها حق انتفاع طالما بقى الزواج قائما .

وكانت العلاقات بين الزوجين يسودها الاحترام المتبادل ولم يكن الزوج يقدم على اتخاذ أى اجراء هام يتعلق بالأسرة الا بعد استشارة زوجته .

وكان للزوجة حق فى الطلاق مماثل تماما لحق الزوج فقد اعترف القانون المصرى القديم لكل من الزوجين بالحق فى انهاء الزواج بمجرد ارادته ودون حاجة الى توافر سبب يبرره ، بل ودون حاجة الى عرض الامر على القضاء .

كذلك كانت المرأة تتمتع بنفس الحقوق التى للرجل بالنسبة للميراث . فالبنت ترث جنبا الى جنب مع الابن ونصيبها مثل نصيبه . واذا لم يكن للميت سوى بنت واحدة آلت اليها التركة بكاملها (٤٣) .

سابعا ـ الحق في التأمين الاجتماعي

لم يكن مفهوم الدولة الذى ساد فى مصر القديمة ذلك المفهوم الذى يقصر وظائفها على مجرد الدفاع عن البلاد ضد الاعداء ، واقرار الأمن والنظام داخلها ، وادارة دفة القضاء ، وانما امتد فشمل تحقيق قدر من الضمان الاجتماعى لابنائها .

فقد ترتب على انتشار الحياة المدنية في العصر الفرعونى ضعف التضامن بين الاقارب واختفاء النظم القبلية التى كانت تكفل قدرا كافيا من التأمين الاجتماعى لأفراد القبيلة ولم يكن من الممكن فى ظل مفهوم العدل الاجتماعى ، الذى ساد مصر الفرعونية ترك الناس وشأنهم . فقد كان من الممكن أن تتحقق ظروف يجد الانسان فيها نفسه عاجزا عن مواجهة مقتضيات الحياة الضرورية ، وكان من الطبيعى ان تتدخل السلطة العامة في مثل هذه الأحوال ، لمد يد العون الى المحتاجين . ولهذا حرص الحكام على أن يشيروا فى النقوش التى دونوها على جدران مقابرهم الى أنهم قاموا بواجبهم فى هذا الخصوص مثلما قاموا بواجبهم فى غيره من الحالات .

فحاكم اقليم " جبل الحية " جنوب اسيوط يذكر الناس من أهل اقليمه بماكان له فى حياته من قوة وبأس وبما كان له عليهم من نعمة وفضل ، ويزعم لهم أنه كان رجل ورع وتقوى وأن آباءهم قد احبوه ، كما دعت له امهاتهم بالخير . فهو قد كان يدفن موتاهم ، ويرعى أيتامهم ، ويحمى شيوخهم وعجائزهم ، وأنه لم يستعبد بنت أحد منهم ، وأنه كان يطعم الجائع ويكسو العارى .(٤٤)

ويقول حاكم آخر :

" لقد أعطيت خبزا للجائع ، وثيابا لمن كان عاريا بفضل ما وجدته فى هذا الاقليم . لقد أعطيت قدرا من اللبن ومكيالا من الغلة الاتى من " الوقف الابدى " للجائع الذى كنت أجده فى اقليمى ، لقد رددت بنفسى ، نيابة عن كل انسان وجدته ، وليس لديه سوى غلة مقترضة من آخر هذه الغلة الى المقرض ، بواسطة (غلال) من " الوقف الابدى " . لقد دفنت كل انسان لم يكن له ابن باقنشة .(٤٥)

وفي نقش بأحد محاجر المرمر في "حتشوب" يشار الى الشريف على أنه كان رجلا : " انقذ الارملة وواسى المتألم ، ودفن المسن وأطعم الطفل ، وعال كل مدينته في زمن الجدب ، وهو الذى اطعمها في وقت القحط ، وهو الذى زودها بسخاء بلا تمييز فكان عظماؤها في ذلك مثل اصاغرها ." (٤٦)

ويبدو ان هذا الواجب لم يكن مقصورا على الحكام وانما كان واجبا يقع على الكافة من القادرين . فكانت تعاليم الدين تقضى بضرورة أن يمد الغنى يده الى الفقير .

ففي " كتاب الموتى " نجد عبارات ينفى فيها الميت عن نفسه ارتكاب الجرائم والموبقات وعبارات أخرى يؤكد فيها قيامه بواجباته الدينية . من ذلك مثلا قول الميت مخاطبا الآلهة القضاة في العالم الآخر :

" لقد فعلت ما يقول به الناس وما يرضى الآلهة .
ولقد ارضيت الاله بما يرغب فيه
فأعطيت الجائع خبزا .
والصادى ماء .
والعريان لباسا .
ولمن لا أقارب له رمثا . (٤٧)

ثامنا - حق الاضراب

لم يكن المواطنون في مصر الفرعونية ، على نحو ما يتصور الكثيرون ، اناسا فقدوا الشعور بكرامتهم والاحساس بحقوقهم ، فاستكانوا وخنعوا للسلطة ، وفقدوا كل رغبة في مقاومة الظلم والثورة على الاضطهاد وسوء المعاملة . وانما على العكس كانوا شديدى الاعتداد بحقوقهم ، حريصين كل الحرص على كرامتهم . وكثيرا ماكانوا يثورون على الظلم ويقفون في وجه الطغيان والشواهد على ذلك كثيرة . منها اخبار الثورات العنيفة التي اشعلها الشعب عندما نفذ صبره وفقد الامل في الاصلاح . ومنها قصة الفلاح الفصيح التي سبقت الاشارة اليها .

ومن صور المقاومة لسوء المعاملة والاهمال والاستهتار من جانب الموظفين بحقوق العمال الاضراب عن العمل عندما يتأخر صرف مستحقاتهم . وقد انتقلت الينا معلومات طريفة ومفصلة عن اضراب من هذا النوع وقعت حوادثه في عصر رمسيس التاسع .

ففي احدى برديات متحف تورين نقرأ شذرات متفرقة عن اضراب العمال في سنة من السنوات كانت على الارجح عام ١١٧٠ ق.م

فعندما جاء فصل الخريف وانحسرت مياه الفيضان وبدأت تظهر بوادر الزراعة في الحقول كان عمال الجبانة في غرب طيبة جائعين اذ لم تصلهم الغلال التي كان مقررا أن تدفع لهم عن الشهر الذي يقابل شهر اكتوبر . وفي منتصف نوفمبر كان قد مضى عليهم شهران دون أن تدفع لهم مخصصاتهم ، ودفع بهم الجوع الى القيام بتدابير احتجاج هو أول اضراب وصلتنا اخباره في التاريخ : " العام ٢٩ الشهر الثاني ، من الفصل الثاني ، اليوم العاشر ، في هذا اليوم اخترق فريق العمال في الجبانة الاسوار الخمسة . صائحين : نحن جياع " ..... وجلسوا خلف المعبد " كان المعبد الذي جلسوا خلفه هو معبد تحوتمس الثالث على الارض المنزرعة ، وجاء اليهم الرؤساء الثلاثة ومساعدوهم ليحملوهم على العودة الى داخل حرم الجبانة ، واقسموا ايمانا مغلظة ... " يمكنكم ان تعودوا فمعنا امر الملك ولكن هذا الوعد باسم الملك لم يكن كافيا وقضى العمال يومهم الى جانب الحائط الخلفي للمعبد ولم يعودوا الى منازلهم الا عندما حل الليل .

وخرجوا مرة ثانية في صباح اليوم الثاني ، وفي اليوم الثالث تجرأوا وهجموا على معبد رمسيس الثاني وعند ذلك هرع اليهم عدد كبير من الصرافين والحراس والشرطة ووعدهم كبير الشرطة بأنه سيرفع الامر الى عمدة طيبة ، الذي كان قد فضل الاختفاء عن الانظار كان المضربون مصممين على موقفهم ولكنهم لم يخرجوا على النظام ، وكان هجومهم على المكان المقدس ذا أثر فعال اكثر من جلوسهم السابق خلف السور . واستمع الموظفون الى احتجاجهم " لقد جئنا الى هذا المكان بسبب الجوع ، وبسبب العطش ، فنحن بدون ثياب وبدون زيت وبدون سمك وبدون خضروات ، اكتب الى فرعون ، سيدنا الطيب واخبره بذلك اكتب الى الوزير الذي يشرف علينا ، افعل ذلك لكي نعيش وفتحوا بهم الخزانة الملكية . وصرفوا لهم مخصصات الشهر السابق .

وهدأت ثائرة العمال عندما تسلموا ذلك ، ولكن التجربة علمتهم الا تثنيهم الترضية الجزئية عن عزمهم وطالبوا بأن تدفع لهم مخصصاتهم عن الشهر الحالى ايضا وفى اليوم التالى تجمعوا عند " حصن الجبانة " الذى كان على ما يظهر مركز الشرطة فيها . وهناك اخبرهم " منتو ـ موسى " رئيس الشرطة بأنهم محقون فى طلبهم ولكنه طلب اليهم المحافظة على النظام " انظروا ، انى اعطيكم جوابى اذهبوا (لمنازلكم او اجمعوا امتعتكم واغلقوا ابوابكم وخذوا زوجاتكم واطفالكم . وسأتقدموكم الى معبد تحوتمس الثالث وسأجعلكم تجلسون هناك غدا " وأخيرا صرفت لهم مخصصاتهم فى اليوم الثامن من الاضراب .

وبعد مضى اسبوعين حل أول الشهر ولم تصرف لهم أجورهم ، فاضربوا عن العمل مرة أخرى ودفع بهم غضبهم الى تهديد رؤسائهم واتهموهم بأنهم يغشون الملك " لن نأتى . قولوا ذلك لرؤسائكم وهم واقفون بين زملائهم قولوا لهم باننا لم نتخط (الاسوار) بسبب جوعنا (فقط) ، ولكن لدينا اتهام خطير ، فان جرائم ترتكب فى هذا المكان التابع للملك" . ولم يذكروا لنا فى البردية نتيجة هذا الاتهام ، ولكن المتاعب استمرت ، جاء الوزير بعد شهرين من هذه الحوادث الى طيبة فى عمل رسمى ، وتحاشى عبور النهر الى غربى طيبة ومواجهة المضربين . وبدلا من ذهابه بنفسه أرسل أحد ضباط الشرطة ليعد رؤساء عمال الجبانة الثلاثة . " اذا كان ينقص أى شىء ، فلن أتوانى فى المجىء واحضاره لكم . أما عن قولكم . (لا تأخذ منا مخصصاتنا) فلماذا (تقولون ذلك) ، انني الوزير الذى يعطى ولا يأخذ ... فاذا حدث وكانت شونة الغلال ذاتها فارغة فانى سأعطيكم ماعسانى أن أجده .

وفى العام الثالث من حكم رمسيس العاشر أى بعد مرور خمسين سنة على الاضراب الاول توقفت فرق العمال عن العمل وعبروا النهر ليقدموا شكواهم الى كبار الموظفين وقال كبير كهنة آمون ، أنه ليس من اختصاصه أن يصرف مؤنا لهم ليدفع عنهم عائلة الجوع لان مثل هذه المخصصات يجب أن تأتيهم عن طريق رؤسائهم المباشرين . ولكن العمال قضوا الليل فى مكتب رئيس الكهنة ليعيدوا شكواهم فى الصباح ودعا كبار الموظفين سكرتير الوزير ونائب مدير الشونة الملكية وأمروهما . " اذهبوا الى غلال الوزير

واعطوا رجال الجبانة مؤذمتهم منها " وعند ذلك اهدى العمال الشاكرون الى الى اثنين من كبار الموظفين بعض الهدايا وكانت صندوقين وأدوات كتابية (٤٨) .

تاسعا - معاملة الاعداء

تميزت العلاقات بين الدول القديمة بالقسوة في معاملة الاعداء سواء أثناء المعركة أم بعد تحقيق الانتصار، فقد كانت العادة المتبعة هي قتل اكبر عدد من جنود الاعداء والتمثيل بجثثهم . وكانت العادة المتبعة أن يحرق المنتصر المدينة المهزومة ويشرد أهلها وينهب اموالها ويسبي رجالها ونساءها واطفالها ويحرق زروعها واشجارها .

وثمة شواهد على أن المصريين كانوا يقتلون من استطاعوا قتلهم من جنود اعدائهم ، وينهبون ما أمكنهم سبيه من رجالهم ونسائهم واطفالهم ، وينهبون ما قدروا على نهبة من أموالهم (٤٩) . وكانوا في ذلك مثل غيرهم من الشعوب .

لكن ينبغي أن تشير هنا الى أمرين :

الأول : أن حروب مصر كانت في غالبيتها العظمى حروبا دفاعية تتمثل في ردع القبائل التي كانت تغير على مصر بين الحين والآخر أو في طرد عدو احتل ارضها . ولم تتبع مصر سياسة التوسع والفتوحات الا بعد أن مرت بتجربة الاحتلال الاجنبي الطويل الامد (الهكسوس) وبهدف تأمين الحدود الشرقية للبلاد .

الثاني : أن المصريين لم يهبطوا في ممارستهم للحرب الى المستوى الذي هبطت اليه شعوب أخرى مثل الاشوريين والروم وغيرهم من استخدام أبشع صنوف القسوة مع اعدائهم .

وفي ذلك تقول مرجريت مري :

" لقد كان المصريون متقدمين ومتفوقين على معاصريهم من حيث عناصر الفكر والروح ، وهي العناصر التي تتكون منها الحضارة . وكانت مبادئهم الاخلاقية من حيث مستواها عالية وبالرغم من أنهم شأنهم في ذلك شأن باقي الشعوب على وجه الارض - لم يبلغوا درجة الكمال فان أعمالهم كانت تدل على الاقل على أنهم كانوا يعيشون من أجل مثلهم العليا التي حافظوا عليها وتعلقوا بها اكثر من جيرانهم ومعاصريهم

بل أكثر من الشعوب التي خلفتهم ، التي كنا نتوقع أن تكون أكثر رقيا وحضـــــارة . ولسنا نحتاج في ذلك الى اكثر من مقارنة سلوك المصريين مع القبائل التي غزوهـــــا في فلسطين بما فعله الاسرائيليون حين غزوا الشعوب نفسها ، او بوحشية الاشوريـين الذين فعلوا ما فعله الاسرائيليون ، فلم يراعوا سنـــا ولم يفرقوا بين ذكر وانثـــى في فتوحهـــم .

ومن الممكن ان نذكر على سبيل المثال ما جرت به عادة الملك تحوتمـــــس الثالث في معاملة اعدائه المهزومين وفي وصف سياسة تحوتمس الثالث في هذا المجـال تقول مرجريت مرى أن تحوتمس الثالث حاصر مدينة مجدو لكنها استطاعت ان تقاوم مـــدى ثلاثة أسابيع ثم استسلمت . ولم تكن شروط التسليم قاسية بل حدد لهـــا قدر من الجزية تدفعه ، وعين عليها حاكم مصرى . ولم تحدث مذبحة من الأســـرى او السكان ، كذلك تقول مرجريت مرى عن تحوتمس الثالث أنه لم يكن قائدا ممتـــازا فحسب بل كان كذلك سياسيا ممتازا له مثله العليا ، وكانت معاملته للبلاد التي يغزوهـا تنطوى على كثير من الانسانية ، بل ان الرؤساء الذين كانوا يحاربونه لم يكن يقتلهـــم بل كان يكتفى بخلعهم : " كان أبناء الأمراء واخوتهم يؤتى بهم ليكونوا رهائن فـــى مصر ، فاذا مات أحد الرؤساء ، جعل جلالته من ابنه بديلا له"(٥١)

هوامش البحـــــث

(١) من هؤلاء مثلا دكتور محمد عصفور الذى نشر مقالا ، بجريدة الوفد بعنـــوان "الاقنعة ديمقراطية والنظام فرعونى جاء فيه مايلى :

" لم يبالغ الدكتور جمال حمدان عندما وصف نظام الحكم في مصر (حتى العصر الحديث) بأنه نظام فرعوني فحاكم مصر سواء كان سلطانا مملوكيا أو واليـــا عثمانيا او باشا البانيا (محمد على) او خديويا او ملكا مصريا هو فرعون ما بعـــد الميلاد .. فقد كانت الفرعونية في عهدى ناصر والسادات عسكرية .. كانـــت سافرة وصريحة في عهد ناصر باسم الزعامة الثورية والاشتراكية ، وكانت مقنعة في عهـــد السادات" .

٢) انظرارمان ورانكة ، مصر والحياة المصرية في العصور القديمة ، ترجمة دكتـــور عبد المنعم ابو بكر ومحرم كمال القاهرة ، ص (ض) من المقدمة .

٣) انظر : ارمان ورانكة ، المصدر المشار اليه ص٤٦ .

٤) انظر : محمود سلام زناتي ، تاريخ القانون المصرى ص ٦٥ .

٥) في نص يرجع الى الأسرة الثانيةعشرة جاء على لسان الاله رخ مايلى :
"لقد خلقت الرياح الاربع حتى يستطيع كل انسان أن يتنفس مثل أخيه ، والميـــاه العظمى حتى يستطيع الفقير ان يستعملها كما يفعل سيده ، لقد خلقت كـــل انسان مماثلا لأخيه ، لقد حرمت أن يأتي الناس الظلم لكن قلوبهم نقضـــت ما أمر به كلامي .
انظر :
Pirenne, La religion et la morale dans L'Egypte Antique, Paris 1965, P. 44

٦) انظر : د . عبد المنعم أبو بكر ، النظم الاجتماعية ، في موسوعةتاريخ الحضـــارة المصرية المجلد الاول ، القاهرة ، ص١١١ .

٧) Laffont (Elisabeth),
Les Livres de Sagesses des Pharaons, Paris. 1979,
P. 55.

٨) بريستد ، فجر الضمير ، ترجمة دكتور سليم حسن القاهرة ، ص٢٢٤ .

٩) ديودور الصقلى في مصر ، ترجمة وهيب كامل القاهرة ١٩٤٧ ، ص١٢٨ .

١٠) انظـــر Alexandre Moret.
L'Egypte Pharaonique. Histoire de La Nation Egyptienne t.II, Paris.

١١) ديـــودورالصقلى في مصر ، ص ١٣٠ .

١٢)

١٣)انظر Pirenne (Jacques),
Histoire des institutions et du Droit Privé, de L'Ancienne Egypte, vol. II, 1934, P. 247-251.

١٤)انظر : بيرين ، الدين والاخلاق فى مصر القديمة ص٤٢ .

١٥)انظر : برستد ، فجـر الضمير ، ص٢٢٣ .

١٦) انظر : لافون (اليزابت) ، المصدر المشار اليه ص٣٧ .

١٧) انظر : ارمان ورانكة ، المصدر المشار اليه ص٩٠ .

١٨) انظر : ارمان ورانكة المصدر المشار اليه ص

١٩) انظر: الكسـندر موريه ، المصدر المشار اليه ص٤٢٢ .

٢٠) انظر : لافون " اليزابت) ، المصدر المشار اليه ص٤٠ .

٢١) المصدر السابق ، ص ٥٨ .

٢٢) انظر ديودور الصقلى فى مصر ، ص ١٣٤ ومع ذلك فان هناك مايدل علـى أن الفقير او الضعيف لم يكن يستطيع دائما الحصول على حقه عن طريـق القضاء بسبب انحراف القضاة وفساد كتبة المحكمة . يدلنا على ذلك الخطـاب التالى الذى يتضمن دعاء من أحد الاشخاص الى الاله آمون أن يقف الـى جانبه وأن يحول دون ظلمه :

" أى آمون ، أعر سمعك الى من يقف وحيدا فى المحكمة ، الى من هـو فقـير على حين أن خصمه غنى ، أن رجال المحكمة يظلمونه ، فالفضـة والذهب لكتبة الحسابات وكذا الملابس للاتباع : ولكن آمون قد تحول الـى الوزير حتى لا يسحق رجل فقير ويقهر" .

انظر: مرجريت مرى : المصدر المشار اليه ، ص٢١٤ .

٢٣) انظر : مونتيه ، الحياة اليومية فى مصر فى عصر الزعامة ، ترجمة عزيز مرقـس منصور ، القاهرة ١٩٦٥ ص٥٤ .

٢٤) انظر : ديودور الصقلى فى مصر ، ص ١٣٦ .

٢٥) انظر : بيرين ، الدين والاخلاق فى مصر القديمة ص١٠٩ .

٢٦) انظر : لافون ، المصدر المشار اليه ص ٤٤ .

٢٧) المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

٢٨) كلمة تأتي Tati (وزير) تعني الرجل فائق الرجولة .

٢٩) انظر : الكسندر موريه ، المصدر المشار اليه ص ٤٢٢ .

٣٠) انظر : أرمان ورانكة ، المصدر المشار اليه ص ٤٢٢ .

٣١) انظر المصدر السابق ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

٣٢) انظر : ولسون ، الحضارة المصرية ، ترجمة دكتور احمد فخرى ، القاهـرة ، ص ١٦٥ .

٣٣) انظر : مرجريت مرى ، مصرومجدها الغابر ، ترجمة محرم كمال ، القاهرة ١٩٥٧ . ص ١٧٥ .

٣٤) المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

٣٥) انظر : هيرودوت فى مصر ، ترجمة وهيب كامل القاهرة ١٩٤٦ ، فقرة ٣٥ .

٣٦) انظر : ديودور الصقلى فى مصر فقرة ٢٧ .

٣٧) انظر : المقريزى ، الخطط والاثار ، جـ ١ القاهرة ١٢٧٠ هـ ، ص ٢٩ .

٣٨) انظر :

Paturet (5)

La condition juridique de la femme dans L'Ancienne Egypte, Paris 1886, P. 5

٣٩) انظر :

Maspero (5):

Life in Ancient Egypt and Assyria London 1892

٤٠) انظر :

Durant (Will),

Histoire de la civilisation, t.I,P. 213

٤١) انظر : بريستد ، تاريخ مصر من أقدم العصور الى الفتح الفارسى ، ترجمـــة حسن كمال ، القاهرة ١٩٢٩ ، ص ٣٢٢ .

وتقول مرجريت مرى فى وصفها لوضع المرأة المصرية الاجتماعى ان مركز المرأة كان عاليا وربما يرجع ذلك الى استقلالها الاقتصادى . فكانت النساء تخرج حيثما تشاء الا فى الحروب طبعا ، ولكن هناك أكثر من فرعون يفخر فى أغنية النصر بأنه لم يطرد الغزاة فحسب بل " ان البلاد بلغت من الامن حدا بحيث أن المرأة تستطيع أن تخرج حيثما تشاء دون مضايقة . وفى وقت السلم نرى مناظر الحياة اليومية تمثل المرأة تصحب زوجها حين يقوم بجولاته فى ضياعه ، وتراقب الصناع أثناء عملهم وتشهد عملية تعداد الماشية ، وتشرف على عمال الحصاد فى الحقول . وفى عهد الاسرة الثانية عشرة تشيع المناظر التى تبين اختلاط الرجال والنساء ، فكان الضيوف يجلسون على مقاعد وتقوم على خدمتهم فتيات صغيرات يقدمن لهم المشروبات المنعشة ويضعن عقود الازاهير ذات الرائحة الزكية حول أعناقهم ويضمخنهم بالادهنة المعطرة . اما حين يكون الحفل للسيدات فهو أقل تكلفا اذ تجلس السيدات على الأرض ويتحدثن فى لطف مع الخادمات . وكانت الزوجة والاطفال يساهمون فى الرياضة الخلوية ، وتمثل اللوحة المشهورة الملونة فى المتحف البريطانى الرجل يصيد الطيور البرية فى المستنقعات وتصحبه زوجته وابنته الصغيرة وقطته المدللة . ولعله من الطريف أن نلاحظ أنه حين تمثل الزوجة فى أحد المناظر تصحب زوجها كان الطفل عادة فتاة .

انظر مرجريت مرى ، المصدر المشار اليه ص ١٦٤ .

٤٢) انظر : محمود سلام زناتى ، تاريخ القانون المصرى ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤٩ وما بعدها .

٤٣) المصدر السابق ، ص ١٣٤ وما بعدها .

٤٤) انظر : دكتور أحمد بدوى ، فى موكب الشمس القاهرة ، ج ٢ القاهرة ١٩٥٠ ، ص

٤٥) انظر بيرين ، الدين والاخلاق فى مصر القديمة ص

٤٦) انظر : بريستد ، فجر الضمير ، ص ٢٢٨ .

٤٧) انظر : بريستد ، فجر الضمير ، ص ٢٧٧ .

٤٨) انظر : ولسون ، المصدر المشار اليه ص ٤٣٧ وما بعدها .

٤٩) ففي نقش للملك سنوسرت الثالث في مجنة يخلد ذكرى انتصاره على النوبيين يقول " لقد سبيت نساءهم واسرت رجالهم وذهبت الى ابارهم وصرعت ثيرانهم وقطعت غلالهم واشعلت فيها النار " .

انظر : ارمان ورانكة ، المصدر المشار اليه ص ٦٠٣ .

٥٠) انظر مرجريت مرى : المشار اليه ص ٩ .

٥١) المصدر السابق ، ص ٩٠ ، ٩١ .